مركز الميزان لحقوق الانسان :

تواطؤ المنظومة القضائية للاحتلال
ينذر بازدياد حالات الوفاة داخل السجون الإسرائيلية

المطالبة بإجراء تحقيقات مستقلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الإسرائيلية

١٨ يوليو ٢٠٢٦

■ تتكشف يوماً بعد يوم فظائع الإبادة الجماعية التي لم تنفك تحصد أرواح الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي لم يقتصر نطاقها على جغرافيا قطاع غزة فحسب، وإنما امتدت إلى السجون الإسرائيلية داخل دولة الاحتلال، بعد أن حوَّلتها إلى ساحة للموت وأصناف التعذيب الوحشي. وما يفاقم بواعث القلق والشعور بالخطر الداهم المحدق بالمعتقلين هو مضي سلطات الاحتلال في سياسة حجب المعلومات وإقصاء الرقابة الدولية، عن متابعة أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، الأمر الذي يشير إلى وقوع انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي، تتعمد إخفائها.

■ تتوالى المعلومات بين الحين والآخر عن وقوع حالات وفاة داخل السجون، لم تعرف أسبابها، غير أن الإفادات التي حصل عليها محامو الميزان خلال زيارتهم لعدد من المعتقلين داخل السجون، والتي أظهرت أنماطاً وحشية وغير مسبوقة من التعذيب، فإنها ترفع درجات الشك في أن حالات الوفاة كانت بسبب القتل المباشر أو التعذيب المفضي للموت.

■ بحسب متابعات مركز الميزان لحقوق الإنسان لأوضاع المعتقلين والمفرج عنهم، وما كشفت عنه صحيفة هآرتس العبرية يوم الجمعة ١٧/٧/٢٠٢٦م، في أن جيش الاحتلال فتح عشرات التحقيقات بشأن وفاة معتقلين فلسطينيين أثناء احتجازهم، إلا أنها لم تُفضِ إلى تقديم لوائح اتهام بحق الجناة، رغم أن معظم الوفيات وقعت داخل مراكز الاحتجاز العسكرية، والتي تُوجد بها كاميرات مراقبة بشكل دائم، وعديد من الشهود من المعتقلين.

■ تشير معطيات جرى الحصول عليها في أعقاب طلبات للحصول على المعلومات تقدمت بها مؤسسات حقوقية؛ أنه من بين (٥٧) تحقيقاً جنائياً فُتح بشأن حالات وفاة (٥٦ من غزة ولبناني واحد)، تناولت سبعة منها وقائع إطلاق نار أفضت إلى مقتل أشخاص. ومن بين هذه الوقائع السبع، لا يعلم الجيش في حالتين منها حتى موعد وقوع الحادثة. كما أن الجيش لم يتمكن، في غالبية التحقيقات الجنائية، من تحديد أي مشتبه بهم.